

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٦٢

الخميس، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

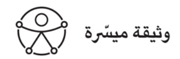
الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد شو جونغ شينغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة شوريته
	ماليزيا	السيدة أدنين
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد ملادينوف الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر الفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): في البداية، بالنيابة عن أسرة الأمم المتحدة في القدس، أود أن أعرب عن خالص التعازي والمواساة لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية البغيضة في باريس وبيروت وسيناء. من شأن هذه الأحداث المأساوية تعزيز الواقع المتمثل في أن التطرف والإرهاب الذي ابتليت بها أجزاء عديدة من الشرق الأوسط لم تعد تقيدهما الحواجز. ويمكن أن يضربا أي مكان وفي أي وقت ويشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وإزاء تلك الخلفية، لا نستطيع فصل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني عن هذا التهديد العالمي. من شأن إقامة دولة فلسطينية، مع معالجة الشواغل الأمنية الكبيرة لإسرائيل، أن يحقق منافع كبيرة ليس للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء فحسب، بل وللمنطقة بأسرها.

خلال الشهر الماضي، كان هناك ٣٦ من الهجمات المبلغ عنها، بما في ذلك الطعن أو محاولة الطعن، وإطلاق النار أو الدهس بالسيارات، من جانب فلسطينين ضد إسرائيليين في إسرائيل والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقد أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٧ إسرائيليين وجرح ٣٧، بما في ذلك الهجوم الذي وقع اليوم في تل أبيب، وللتو في مستوطنة غوش عتسيون. إن ما يبدو أنه هجومان لقناصة في الخليل في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، واللذان سيكونا الأول من نوعهما منذ بدأ التصعيد الحالي، وإطلاق الرصاص الوحشي من مركبة جنوبي الخليل في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي قتل فيه أب وابنه، علامات مثيرة للقلق على التصعيد من استخدام السكاكين إلى استخدام الأسلحة النارية. وقتل أحد المهاجمين الفلسطينيين المشتبه بهم، والبالغ من العمر ٢٤ عاما.

ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قتل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في الاشتباكات في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، ١١ فلسطينيا وأصيب ما يزيد على ٣ ٥٠٠، مع إصابة سبعة آخرين في أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون. ويجب أن أكرر مرة أخرى إدانة الأمم المتحدة القاطعة لجميع الأعمال الإرهابية، وأدعو الزعماء السياسيين والمجتمعيين والدينيين من جميع الأطراف إلى التنديد بالإرهاب وجميع أشكال العنف.

منذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.7521)، انتقلت بؤرة أعمال العنف إلى الخليل، وهي على غرار القدس تضم أماكن مقدسة لدى المسلمين واليهود على السواء، وهو ما كان سببا للاحتكاك على مر عقود. والخليل قلب الاقتصاد الفلسطيني. إن حيويتها واضحة وإمكاناتها الهائلة للنمو مسلم بها على نطاق واسع. هي أكبر مدن الضفة الغربية ويبلغ تعداد سكانها حوالي ١٧٠ ٠٠٠ شخص. وهي أيضا محرك صناعي وتجاري. وتزيد صادراتها السنوية إلى إسرائيل عن ٢٤٠ مليون دولار. ومن ثم فإن استمرار تنمية المدينة جزء لا يتجزأ من الجدوى الاقتصادية لدولة فلسطينية في المستقبل.

قمت مؤخرا بزيارة مدينة الخليل، إن السير في المدينة القديمة يثير صورة مختلفة تماما – سدت الشوارع بالحواجز وقطعت بشكل غير طبيعي – المنازل خالية من الحياة والنشاط، والناس محبوسة جراء الشبكات المعدنية والبوابات الدوارة. وطوال السنوات العشرين الماضية، يعيش سكان المدينة الفلسطينيون واليهود منفصلين عمليا. والأثر الاقتصادي للعنف الدائر في مدينة الخليل ومحيطها شديد على المنطقة بأكملها. وما كان سوقا مزدهرا أصبح الآن خاويا بشكل غريب. خلال العقد الماضي، أغلقت مئات المحال التجارية الكائنة في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية إما بموجب أمر عسكري أو بسبب الافتقار إلى العمل. وأعتزم العودة قريبا إلى مدينة الخليل مع فريق الأمم المتحدة القطري لكي أناقش مع المحافظ والعمدة ما هي البرامج التي يمكننا الشروع فيها لدعم إنعاش المنطقة وتعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية.

لا بد من أن تظل أولويتنا الملحة إنهاء العنف وتهدئة الحالة العامة في القدس والخليل والمناطق الأخرى. لكن، وكما قال الأمين العام باستمرار، لا يمكن تحقيق ذلك من خلال التدابير الأمنية وحدها. على جميع الأطراف أن تضطلع بدور في تنفيذ التدابير التي قد يكون لها أثر إيجابي. وتشمل هذه الأدوار بذل الجهود الفورية من جانب جميع الزعماء السياسيين والدينيين والمجتمعيين لوقف التحريض الذي تؤججه الكراهية الذي يمجد قتل اليهود أو الذي يصف جميع الفلسطينيين بأنهم إرهابيون.

ولا بد أيضا من تنفيذ التفاهمات التي تم التوصل إليها في الآونة الأخيرة بشأن المحافظة على الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل. ومن الضروري التصدي لإفلات المستوطنين البادي من العقاب على العنف الذي يمارسونه ضد الفلسطينيين. ولا بد من الإقرار بحرمة مراسم الدفن وينبغي السماح للفلسطينيين بدفن موتاهم دون أي تأخير لا داعي له.

وفي الخليل، ينبغي تخفيف القيود وإعادة فتح الشريان التجاري الرئيسي، وفقا لبروتوكولات عام ١٩٩٤. ويجب تعزيز الخطوات الرامية إلى تقوية التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل منع أي تدهور جديد للوضع. وأخيرا، ينبغي ألا تستخدام قوات الأمن الإسرائيلية الأسلحة النارية إلا عندما تكون الوسائل الأقل تطرفا غير كافية للتصدي لخطر وشيك بحدوث وفاة أو إصابة خطيرة.

ومن المهم للغاية أيضا مواجهة التهديدات التي تقضي على إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ولا بد من عكس الواقع المتمثل في نشوء دولة للمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة إذا ما أردنا إحياء الأمل. ويساورني القلق إزاء القرار المعلن في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن طرح مناقصات لبناء ٤٣٦ وحدة سكنية في مستوطنة رامات شلومو في القدس الشرقية، وهو الإعلان الأول من هذا القبيل عن مناقصات منذ أكثر من عام. ومما يثير القلق أيضا قيام إسرائيل في الأسبوع الماضي وعلى سبيل العقاب بهدم خمسة منازل لعائلات ينتمي إليها أشخاص يُزعم أنهم ارتكبوا أعمالا إرهابية. وأؤكد مجددا أن النشاط الاستيطاني وإجراءات الهدم العقابية غير قانونية بموجب القانون الدولي. كما أنها تزيد من عدم الثقة بين الطرفين وتؤدي إلى تفاقم التوتر الشديد أصلا في المنطقة.

وفي تطور مثير للقلق، نفذت القوات الإسرائيلية عدة غارات على المستشفيات، بما في ذلك مستشفى المقاصد في القدس الشرقية والمستشفى الأهلي في الخليل. وقد دعا نائبي ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة السلطات إلى احترام مرافق الرعاية الصحية وحق جميع الأفراد في الحصول على الرعاية الصحية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الحالة الأمنية هادئة نسبيا في غزة مقارنة بالضفة الغربية على الرغم من سقوط ثلاثة قتلى نتيجة لاشتباكات وقعت بالقرب من

السياج الحدودي. ومع ذلك، فقد أطلقت سبعة صواريخ باتجاه إسرائيل، سقطت ثلاثة منها على الأراضي الإسرائيلية دون التسبب في الوفيات. كما أجرى المقاتلون الفلسطينيون تجارب لإطلاق ١٤ صاروخا في البحر. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بشن ست غارات جوية وثلاث عمليات توغل محدودة في قطاع غزة. وفي أربع مناسبات على الأقل، فتحت القوات الإسرائيلية النار على فلسطينيين في البحر، مما أدى إلى إصابة شخصين على الأقل. وفي تطور مثير للقلق، اعترضت إسرائيل محاولة نقل غير قانوني لـ ٤٥٠ لترا من ثنائي أيسوسيانات الطولوين، وهي مادة خطرة يمكن استخدامها لإنتاج كمية كبيرة من الصواريخ.

وأدعو جميع الفصائل في الميدان في غزة إلى عدم القيام بأنشطة تهدد بزعزعة استقرار الوضع وتقويض عملية إعادة البناء، ولا سيما أن آلية إعادة إعمار غزة تواصل العمل بفعالية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدأ العمل بنظام جديد لتبسيط الحصول على مواد البناء لإكمال الوحدات السكنية التي كان العمل قد بدأ فيها ولكنها لم تكتمل قبل صراع العام الماضي. وبموجب هذا النظام، جرى حتى الآن تسجيل أسماء أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص من طالبي الحصول على مواد بناء. وفي تطور جيد، رفعت إسرائيل في منتصف تشرين الأول/أكتوبر الحصمة من قائمة المواد ثنائية الاستخدام. غير أن هذا النبأ السار أضاعت بهجته إضافة مواد أخرى، بما فيها الخشب، إلى القائمة في هذا العام. وهذه الإضافات تعوق إعادة بناء غزة، وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى أن تعيد النظر في قراراتها.

واستنادا إلى التطورات على أرض الواقع، فإن الظروف الراهنة تجعل العودة إلى المفاوضات صعبة الاحتمال. ويجب إعادة بناء الثقة، وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من اتخاذ خطوات جريئة وهامة على أرض الواقع من أجل تحسين حياة الناس بصورة ملموسة والمضي قدما على نحو لا رجعة فيه باتجاه إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية. وفي الفترة السابقة على العودة إلى المفاوضات في نهاية المطاف، يجب على الطرفين وشركائهم الدوليين مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز مؤسساتهما وآفاقهما الاقتصادية وأمنهما. وهذا سيتطلب أن تجري إسرائيل تغييرا كبيرا في سياساتها على أرض الواقع.

ولا تزال المجموعة الرباعية للشرق الأوسط الكيان الدولي الرئيسي لدعم وتشجيع المفاوضات من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل للنزاع. ويعتزم مبعوثو المجموعة الرباعية السفر إلى المنطقة في الفترة القادمة للعمل مباشرة مع الأطراف. وفي نفس الوقت، ما زلنا نتطلع إلى أن يصدر مجلس الأمن أي توجيهات إضافية بشأن وضع هيكل جديد للسلام لحل النزاع.

وبخصوص المنطقة على نطاق واسع، فقد أُحيط المجلس علما يوم أمس بالتطورات في لبنان، بما في ذلك في بيروت. ولذلك، لن أضيف أي شيء بشأن هذه المسألة.

غير أنني أود أن أقول إن النزاع السوري يواصل من جانبه التسبب في خسائر فادحة لشعب سوريا وما وراءها، وهو يشكل اليوم تهديدا متزايدا باستمرار للسلام والأمن الدوليين. ولكل هذه الأسباب، فإنه مما يثلج صدر الأمين العام كثيرا أن المجتمع الدولي قد عاود أخيرا في فيينا المشاركة في البحث عن تسوية سياسية للنزاع السوري استنادا إلى العناصر الانتقالية المنصوص عليها في بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق). ومن الأهمية بمكان أن تفي الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الرئيسية بالتزاماتها من خلال الإصرار النشط على أن يشارك حلفاؤها السوريون مشاركة بناءة في جميع هذه المجالات. وهذا أمر حيوي من أجل تعزيز جهودنا ودعمها سياسيا وإضفاء المصداقية عليها.

أتحول إلى الجولان، حيث لا تزال الحالة غير مستقرة مع وقوع اشتباكات بين قوات الحكومة السورية والجماعات المسلحة واستمرار القصف والغارات الجوية من حين إلى آخر

في المنطقة الفاصلة وفي منطقة الحد من الأسلحة، ولا سيما في أوفانية وجباتا الخشب والبعث في الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة. وفي سياق هذه الاشتباكات، أطلقت نيران من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأنه رد على إطلاق النار من الجانب برافو بإطلاق ثلاثة صواريخ على مواقع القوات المسلحة السورية في منطقة الحد من الأسلحة. و لم ترصد القوة إطلاق النار المزعوم من الجانب برافو. وتنطوي هذه الأحداث على إمكانية تصعيد التوترات بين إسرائيل وسورية، مما يعرض للخطر وقف إطلاق النار بين البلدين. ومع ذلك، وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تواصل القوة بذل قصارى جهودها للاضطلاع بولايتها.

وفي الختام، أود أن أقول إنني أرفض الاقتناع بأن الإسرائيليين والفلسطينيين يريدون العيش بالسيف وفي حالة من العنف الأبدي. ونحن مدينون لشعب هذه الأرض المضطربة الذي يواصل، على الرغم من النكسات والإحباطات التي لا نهاية لها، التمسك بالأمل في إمكانية إحلال السلام عن طريق التفاوض. ويمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أن الأمين العام لا يزال ثابتا في دعمه لأي جهد يرمي إلى استعادة الأمل في إمكانية إيجاد حل قائم على وجود دولتين من خلال المفاوضات. ولكن الطريق الطويل أمامنا يتطلب قيادة، وهو ما نفتقده بجلاء حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.